# الممارسة اللغوية في التعليم العالي-الجامعة الجزائرية أنموذجا

# Language practice in higher education The Algerian University as a model

**أ. يمينة زيغام♥**

المُعرّف الرّقميّ للمقال: DOI 10.33705/0114-028-001-006

**تاريخ الإرسال: 2025/07/30 تاريخ القبــول: 2025/10/15 تاريخ النشر: 2026/03/15**

**ملخّص:** تعد التنمية نشاطا ينبني على الإنتاج المعرفي، والإبداع العلمي وفي ذلك تتخذ الجامعة العنصر الفعال والمصدر الأساسي في تكوين صانعي المعرفة، وهو ما يجعل مؤسساتها في بحث دؤوب لتطوير أدائها وإنتاجها بتمكينها من امتلاك لغة العلم والمعرفة، لتصبح مصدرا للإنتاج العلمي والمعرفي.

تهدف الدراسة للبحث في السياسة اللغوية للجامعة الجزائرية، في سعيها لامتلاك لغة العلم في ظل خصوصية الوضع اللغوي الذي يضعها أمام تعدد لغوي بين العربية والفرنسية والإنـكليزية، لتتخذ الممارسة اللغوية في الجامعة الجزائرية مسارا تشاكلت إجراءاته، وذلك عند النظر في كيفية تطبيق السياسة اللغوية منذ الاستقلال إلى اليوم، في ظل وجود لغة عربية رسمية.

---

♥ جامعة مصطفى اسطمبولي.

البريد الإلكتروني: amina.zighem@univ-mascara.dz (المؤلّف المرسل).

**كلمات مفتاحيّة:** الممارسة اللغوية؛ الجامعة الجزائرية؛ السياسة اللغوية؛ التعدد اللغوي.

**Abstract:** Development is a trend based on knowledge production and scientific creativity. In this regard, the university is the effective element and primary source for training knowledge creators. This keeps its institutions constantly striving to develop their performance and production by enabling them to possess the language of science and knowledge, thus becoming a source of scientific and knowledge production.

The study aims to investigate the linguistic policy of the Algerian university, in its quest to possess the language of science in light of the specificity of the linguistic situation that places it in the face of linguistic multiplicity between Arabic, French and English, so that linguistic practice at the Algerian university takes a path whose procedures contradict each other, when looking at how linguistic policy has been implemented from Independence until today, in light of the presence of an official Arabic language.

**Keywords:** Linguistic practice; Algerian university; linguistic policy; multilingualism**.**

**1. مقدمة:** اللغة في التعليم العالي ليست مجرد آلية تواصلية لتبليغ المعلومة، بل هي عملية إنتاجية إبداعية، وذلك انطلاقا من أن اللغة هي ممارسة اجتماعية بالضرورة، تتحدد هذه الممارسة تبعا للمعطيات التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، بحيث أصبحت تمثل الهوية المعرفية. وبالنظر إلى اللغة العربية في الجامعة فإنها تواجه عدة تحديات بحثا عن تجسيد سلطتها اللغوية التي يقرها الدستور، ومن جهة أخرى البحث عن اللحاق بالركب العلمي الذي تهيمن عليه اللغة الإنكليزية.

وأمام هذه التحديات سنحاول الكشف عن مساعي الجامعة الجزائرية في تنظيم الممارسة اللغوية منذ الاستقلال إلى اليوم، في ظل تعدد لغوي تتخذ فيه العربية اللغة الرسمية. ما طبيعة الممارسة اللغوية في الجامعة الجزائرية في ظل التعدد اللغوي؟

**2. الممارسة اللغوية في الجامعات العربية:** تواجه الممارسة اللغوية في الجامعات العربية عدة تحديات لاستعمال عدة لغات مع وجود لغة (العربية) تمثل هوية الجامعة العربية، بتمكينها والحفاظ على سلطتها ومكتسباتها الرسمية، هذا ما يطرح تساؤلات حول دور الجامعة العربية في الإنتاج العلمي باللغة الأم ومدى تمكين اللغة العربية، وفي "هذه القضية أجهد بعضهم نفسه فيها محاولا الخروج بفكرة قاصرة مفادها أنه لا يمكن للعرب أن يتحدثوا في تنمية علمية أو معرفية من غير أن تكون اللغات الأجنبية كالانكليزية والفرنسية خاصة لغات تدريس وبحث في الجامعات، متعذرين بقصور العربية في أن تكون لغة للعلم والتنمية والبحث العلمي."[1] مثل هذه الدعوات ليست وليدة اليوم بل تعود إلى منتصف القرن الماضي، حيث يرى أصحاب هذا التوجه قصور العربية وعدم تمكنها من استيعاب لغة العلم، وأنها لغة منغلقة متخلفة لا بد من البحث عن بديل لغوي للانفتاح، وغيرها من الحجج الواهية.

القول بأن العربية لا تصلح لغة للعلم والتقانة، هو كلام غير مؤسس، حيث أثبت "تاريخ العربية وحاضرها بطلانه، كانت العربية في العصر العباسي لغة العلم بلا منازع، واستمرت على ذلك قرونا طويلة، فاستوعبت معارف العالم القديم، واحتوت بفضل قدرتها الفائقة على النمو والاتساع جميع علوم الهند وفارس والسريان واليونان."[2] دائما ما أثبتت اللغة العربية قدرتها على استيعاب العلوم، وذلك لما تتميز به من خصائص المرونة والاتساع. لا ينبغي الوقوف عند هذا الإدعاء كما ينبغي تجاوز التغني بأمجاد العربية إلى البحث في عملية

التمكين اللغوي وكيفياته في التراث العلمي وصولا إلى لغة علمية عربية سادت لقرون. هذه التجربة لا يمكن اختزالها، خاصة بالنظر إلى فعل الترجمة الذي كان عنصرا فاعلا.

يمكن ربط الضعف اللغوي الذي استشرى في الجامعات العربية بعاملين مهمين: العامل النفسي والعامل اللغوي، يعد العامل النفسي "أشد وقعا من العوامل الأخرى، فإنه لم تقم النهضة العربية إلا بنقلها إلى الواقع التطبيقي، عن طريق البحث والحث والممارسة وجعل اللغة تعيش آثارها في حياتنا اليومية وذلك بتلقين دروس العربية في نمطيها القديم، ونفخ الروح فيها بالاهتمام بتنمية المهارات اللغوية عن طريق الحفظ واحتذاء المنوال الأصيل."[3] لا يمكن إنكار تراجع مكانة العربية في نفوس أبنائها ونبذ تعلمها والحديث بها، متجهين إلى تعلم اللغات الأجنبية بعدّها لغة المستقبل.

وعليه ينبغي التوجه لسياسة لغوية لإعادة هيكلة التعليم في الوطن العربي والاستناد على الجانب النفسي في طرائق تعليم العربية بتخطيط لغوي يراعي البيئة اللغوية المحيطة، دون إغفال الموروث العربي في تحديث طرائق تعليم العربية والابتعاد عن كل تعقيد بمراجعة المقررات الدراسية وتبسيط تعليم العربية، والابتعاد عن استيراد الأنظمة التعليمة وتطبيقها كما هي دون مراعاة خصوصية اللغة والمجتمع العربي.

وبناء نوع من الاستمرارية اللغوية في التعليم العالي الذي أصبح منفصلا لغويا عن الأطوار الثلاثة الأولى للتعليم، فيجد الطالب وضعا لغويا يختلف عن الوضع اللغوي في المدرسة، ولا سيما في تخصصات التقانة العلمية، هذا ما يشكل شرخا في شخصية الطالب وهويته اللغوية، فيكون ملزما بتعلم نظام لغوي جديد يمثل لغة العلم والتكنولوجيا، وهذا ما ينمي النظرة الدونية للعربية بعدّها لغة متخلفة لا تصلح للعصر الحالي، فيصبح "لا يعير اللغة أدنى اهتمام، مع

ما يعيشه من مضايقات تقنية لا يراها في لغته إضافة على العنت اليومي والقهر اللغوي والازدواجية المتوحشة، وما يسمعه في وسائل الإعلام عن اللغات المهددة بالانقراض، فيرى لغته يقدم عليها الانقراض لا محالة."[4] كل هذا الهجين اللغوي الذي تعيشه الجامعة العربية يهيئ الوضع للغات الأجنبية لتقلد منصب لغة التعليم، وهذا ما يدفع الطالب العربي إلى تقمص هوية لغوية لا تمثل أصالته.

أما بالنسبة للعامل اللغوي فإنه يرتبط بالقضايا اللغوية التي تستلزم إخضاعها إلى "علاج، بعد تشخيص الداء؛ إلا أن نتائج العلاج قد تطول وقد لا تطول ومن هنا تسعى الدراسات العلمية المعاصرة لإخضاع اللغة إلى الجانب العلمي بإدارة علم اللسان في اختصاص اللسانيات التربوية، وما تحمله من تطبيقات"[5]. تكمن أهمية العامل اللغوي في تشخيص الظواهر اللغوية التي أصبح البحث عن علاج لها أمراً ضرورياً لمواكبة مستجدات العصر الحالي، فالبحث عن الحلول اللغوية التي من شأنها تسهيل تلقين العربية يكون في إطار تعليمي حتى نتمكن من الكشف عن الإشكالات اللغوية التعليمية والبحث عن حلول لها داخل الحقل التعليمي، بدلا من البحث عن حلول لها لدى أهل الاختصاص من اللغويين فتصبح أكثر تعقيدا، وهذا الأمر نجده حتى عند القدماء العرب حيث كان هناك كتب نحو تعليمية سهلة مبسطة وكتب أخرى لأهل الاختصاص التي تكون أكثر تشعبا وتعقيدا.

يعود الضعف اللغوي في الجامعات العربية أيضا إلى غياب مرجعية علمية وإلى تغافل دور هيئة التدريس في تعزيز استعمال اللغة العربية وتقويتها، "فجعل العربية لغة التدريس الجامعي والبحث العلمي والتأليف المبدع، إنما هو عملية تنمو وتتقدم عبر الممارسات الفعلية، والتنسيق المستمر بين ذوي الاختصاص العلمي في جميع الجامعات ومؤسسات البحوث العلمية والمجامع اللغوية

العربية."[6] حث هيئة التدريس على القيام بواجبها أمام اللغة العربية بالممارسة الفعلية والتطبيق، خاصة في تخصصات العلوم الإنسانية التي تدرس بالعربية وإقامة دورات تدريبية لأصحاب التخصصات العلمية، وهذا يحتاج إلى تضافر جهود المخابر الجامعية والمجامع اللغوية.

والقضية تحتاج بالدرجة الأولى إلى قرار سياسي حاسم ينضوي تحت سياسة لغوية حتى يكون لهذا القرار السياسي أرضية ينطلق منها، وفي ظل غياب ذلك "إن المسوغات المعلنة هي عدم توافر الكتب والمراجع والمصطلحات والدوريات والبحوث العلمية باللغة العربية. وليس لهذه المسوغات نصيب من القوة إذا توافرت الإرادة القومية والقرار السياسي الحازم، فالتعليم باللغة العربية كفيل بخلق لغة البحث العلمي والكتب والمصطلحات والدوريات، وإهمال التعليم بها يقود حتما إلى ضمورها"[7]. فما تعاني منه التخصصات العلمية من نقص وإن لم نقل انعدام المادة العلمية أو مادة التدريس باللغة العربية سوى عدد قليل من المراجع، وعلى هذا يجب وضع تخطيط لغوي بتوفير المراجع ووضع هيئة علمية تتكون من اللغويين والمترجمين وأهل الاختصاص، وترجمة كل مستجد في السوق العلمية. يمكن الاستفادة من التجربة اليابانية التي تعمل بشكل دؤوب على ترجمة الكتب والمراجع وكل مستجد علمي حتى تواكب العلوم والتكنولوجيا، فتمكنت من بناء لغة علمية يابانية متفوقة في مختلف العلوم وتدريسها باللغة اليابانية؛ وهناك العديد من التجارب التي مكنت لغاتها من جعلها اللغة الأولى في التعليم العالي وإن كان الكثير منها لا يرقى إلى مقام اللغة العربية.

ومن التحديات التي تعاني منها هيئة التدريس في الجامعة قضية وضع المصطلح وتوحيده، فعدم توحيدها يؤدي إلى اختلاف اللغة العلمية من بلد إلى آخر، ومن جامعة إلى جامعة أخرى داخل القطر الواحد، "إن عدم إنتاج اللغة

العلمية وما صاحبه من اعتماد على الترجمات وأشباه الترجمات ليس سمة خاصة بالعلوم التطبيقية فقط. لقد صار من المألوف أن نستخدم في لغة العلوم الاجتماعية والفنون والآداب مصطلحات كالسيسيولوجيا والسريالية والأيديولوجيا والكلاسيكية.."[8] وضع العلوم يكون بالتحكم في المصطلحات وضبطها بلغة التدريس (العربية)، وما نراه في التخصصات غير التقنية في العلوم الاجتماعية والإنسانية والأدبية من ازدواجية لغوية، بحيث أصبح شيوع استعمال المصطلحات الغربية بقوالب عربية أو بحروف لاتينية في التدريس السمة الغالبة، فكان الأجدر البحث عن مقابلات لها في التراث العربي وإن تعذر الأمر وضع مصطلحات من البناء اللغوي العربي.

ولا يمكن نكران ما قامت به المجامع اللغوية من جهود معتبرة في وضع المصطلحات العلمية إلا أنها تحتاج إلى التنسيق، وإلى سرعة مجارات التدفق العلمي وإلى فرض استعمال المصطلح المتفق عليه ووحدته على هيئة التدريس؛ ومنح المجامع سلطة تمكنها من تفعيل هيئتها وتطبيق أهداف السياسة اللغوية. فقد أثبتت التجربة دور المجامع اللغوية في تعريب الجامعة، وهذا ما "قام به المجمعان السوري والعراقي بتعريب مناهج التعليم العالي وآزرهما مؤخرا المجمع الأردني بتجربة ناجحة في تعريب السنة الأولى والثانية من المرحلة الجامعية."[9] منح المجامع اللغوية السلطة الكافية والإمكانات المادية والبشرية إنه لكفيل بتحقيق تقدم في سير وضع لغة علمية تكون في مصاف اللغات المنتجة، وهو ما يعمل على كسر الحاجز بين العربية واللغة العلمية لدى هيئة التدريس (خاصة التخصصات التقنية) التي غالبا ما يكون تكوينها باللغة الأجنبية، وهنا يدخل العامل النفسي حيث نجد فئة غير قليلة ترفض تعليم العلوم والتقانة باللغة العربية، مما يؤدي إلى تشكل جبهات تحول دون إيجاد نخبة متحدة حول الوضع اللغوي وحول المطالبة بتعريب الجامعة العربية.

فلا سبيل إلى "تعريب التعليم العالي والجامعي ما لم يؤمن بذلك الأستاذ وما لم ترسخ في ذهنه قناعة قوية بأهمية التعريب باعتباره قضية قومية ووسيلة فعالة للارتقاء بمستوى التعليم ودفع حركته خطوات بناءة فسيحة إلى الأمام وأن تتوفر بجانب هذه القناعة وهذا الإيمان أحدث المراجع العلمية باللغة العربية، وله في ذلك دور كبير ترجمة وتأليفا وتعريبا للمصطلحات مع تأهيله للتدريس بالعربية لتحسن لغته ويستقيم لسانه."[10] ودعم النخبة للتأليف والترجمة بالعربية وفاعلية المجامع اللغوية والمخابر الجامعية، ووجود نية حقيقية وإرادة سياسية بتفعيل قرارات التعريب بعدّها هدفاً أساسياً استراتيجي يرجى تحقيقه ضمن سياسة لغوية واضحة.

القول إن اللغة العربية غير قادرة على استيعاب العلوم والتقانة الحديثة غير صحيح، فإلى جانب ما يؤكده التاريخ من ازدهار العلوم باللغة العربية، أثبتت التجارب العربية في العصر الحديث قدرة العربية على تحصيل العلوم بالعربية "فإذا أخذنا إحصائية 1976م، كما وردت في دليل اتحاد الجامعات العربية وجدنا أن ثمة أربعين جامعة عربية، تفردت من بينها الجامعات السورية، وعلى رأسها جامعة دمشق منذ أكثر من خمسين عاما، بتدريس جميع العلوم والفنون في مختلف الكليات الجامعية باللغة العربية فالعلوم الإنسانية قد سجلت نجاحا كبيرا في التعريب في كثير من جامعاتنا"[11]. وتعد تجربة تدريس الطب بالجامعة السورية باللغة العربية من التجارب الناجحة، التي تؤكد قدرة العربية على استيعاب العلوم ووضع لغة طبية تستمد لغتها من التراث العربي، فالكثير من المصطلحات الطبية العربية المستعملة اليوم هي مصطلحات عربية.

كما أن العديد من المصطلحات العلمية الغربية أصلها عربي، تعود لعصر ازدهار العلوم العربية بما فيها الطب والهندسة والحساب...، في حين نجد "أن كثيرا من الدول الأوربية مثل السويد، والنرويج، و فنلندا وألمانيا، والنمسا تدرس

الطب بلغاتها وعلى مستوى عال من الأداء في الوقت الذي نجد فيه أن البلاد العربية وعدد سكانها نحو ربع بليون نسمة وفيها أكثر من 90 كلية طب، كلها تدرس الطب بلغات أجنبية"[12]. وهذه من المفارقات التي تؤخر عجلة التنمية في الجامعة العربية، فلا يمكن أن يستوعب الطالب العلم والمعرفة بلغة لا تمثل لغة تفكيره وهذا ما أثبتته مختلف الدراسات، فالإبداع لا يكون بلغة غير اللغة الأم فلا يمكن أن يستوعب المعارف والعلوم بلغة، ويفكر بلغة، ويبدع بلغة أخرى.

نلاحظ تفشي مظاهر الازدواجية اللغوية في الجامعات العربية والاعتزاز والتغني باللغات الأجنبية، حيث أصبحت قيمة الباحث تتحدد بمدى إتقانه للغات الأجنبية دون أي اعتبار لمدى معرفة اللغة الأم (اللغة العربية)، هذا ما أنتج نخبة لا تتقن اللغة العربية فكل ما تقدمه باللغات الأجنبية هو خدمة لتلك اللغات، وهذه أحد أسباب هجرة الباحثين التي أصبحت تستقطبها دول اللغات القطب، "فإلى متى تغفل البرامج العربية للإصلاح الاقتصادي توطين التكنولوجيا بالعربية إلى متى يبقى أولو الأمر يتلهفون على فرض اللغات الأجنبية ضانين أن ذلك سيقضي على ضعف مستواهم، بل لن يتمكنوا من تطوير تفكيرهم إلا من خلال دراستهم للمواضيع إلا باللغة العربية"[13]. ويرتكز الأمر على وضع تخطيط لغوي يستدعي تأهيل هيئة التدريس للبحث والتأليف باللغة العربية، وتسخير كل الإمكانات المادية والبشرية، ويتطلب الأمر تضافر جهود كل من اللغويين وأهل الاختصاص والمخابر الجامعية والهيئات اللغوية والمجامع اللغوية، وتخصيص ميزانية وهذا ما أكدته تجارب الدول أن العائدات العلمية والتكنولوجية هي عائدات مالية بالضرورة.

من أهم "ضرورات الثورة العلمية المرتقبة أن تتجاوز جامعاتنا العربية هذا الإطار التقليدي من القواعد والأنظمة، التي أخذ معظمها تقليدا لجامعات أجنبية قد تجاوزت ظروفنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل قيامها بدورها

التاريخي في نهضة هذه الأمة"[14]. الاعتماد على برامج وأنظمة تعليمية أجنبية وتطبيقها كما هي في الجامعات العربية دون مراعاة البيئة اللغوية وخصوصيتها يزيد من الهوة بين المتعلم واللغة العربية، وذلك لأن هذه الأخيرة لا تخدم العربية بل تخدم لغاتها وتعمل على نشر الهيمنة اللغوية وتبعية الجامعات العربية، التي يقصر عنها الإبداع والإنتاج بلغة أخرى؛ ولا سيما وأن التنمية الاقتصادية أصبحت تقوم على اقتصاد المعرفة الذي تنمو بوادره مما تنتجه الجامعة.

**3. السياسة اللغوية في الجامعة الجزائرية:** كانت الجزائر إبان الاستقلال أمام تحديات كبيرة، وذلك لما خلفه المحتل الفرنسي من دمار مس كافة المستويات المادية والمعنوية، فكان لزاما على الدولة الجزائرية استرجاع هويتها وشخصيتها العربية، ولا يتم ذلك إلا باسترجاع سيادة العربية بجعلها اللغة الأولى في كافة أجهزة الحكومة ومؤسساتها بما فيه القطاع التعليمي الذي نال الأهمية القصوى، فتبنت سياسة تعريب التعليم بجعل العربية لغة التعليم الأولى. إلا أن سير تعريب التعليم الجامعي لم يكن بنفس الوتيرة والسرعة التي تم بها تعريب الأطوار الثلاثة الأولى، فلم يتم الشروع في تعريب التعليم العالي إلا مطلع الثمانينات "انطلاقا.. من القرار الثوري الذي اتخذته الحكومة الجزائرية ومراكز التكوين الإداري والمدرسة الوطنية للإدارة، فالجزائريون الذين استعادوا حريتهم السياسية بالتضحية والجهاد في عام 1962م، وأمموا الشركات الأجنبية في شباط/ فبراير 1971م، لا بد أن يتخذوا قرارا ثالثا، على مستوى اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في 1979/12/30م، ينص على أن "التربية تقع في صميم الثورة الثقافية التي تبني الإنسان الاشتراكي الجديد وتدفع اللجنة الوطنية للابتكار والإبداع، وتقضي على مظاهر التخلف والانحراف والانحلال بجميع مظاهره.."[15] هذا ما جاء في (مقررات اللجنة المركزية لجبهة

التحرير الوطني الجزائري 26-1979/12/30م الدورة الثانية (الجزائر: جبهة التحرير الوطني الجزائري، قسم النشر والتوثيق 1980م) ص 52، 53).

جاء قرار تعريب التعليم لاستكمال القرار الثوري الذي نص على استرجاع الحرية والسيادة الجزائرية الكاملة، فكان تعريب التعليم جزءا مهما من تطبيق قرار مبدأ التعريب الذي تبنته الحكومة الجزائرية والذي حقق أشواطا مهمة في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات. أما التعليم العالي عرف عثرات في انطلاق تعريبه وذلك يعود إلى عدة عوامل، حيث "كانت المؤسسات الجامعية قائمة قبل الاستقلال بمدة طويلة، لأن الجالية الفرنسية والأوروبية عامة، وفيرة فهيأت لها الحكومة الفرنسية أسباب الدراسة الجامعية طبق المناهج الفرنسية. وقد خولت الحكومة الجزائرية المستقلة لتلك المؤسسات العريقة حرية الخيار التعريبي الفردي قدر المستطاع، فصار التعريب أمرا شخصيا مرتبطا بهمة العمداء ومشاربهم اللغوية والفكرية."[16] أسهم تأسيس الجامعات الفرنسية إبان الاحتلال وغياب الجامعات العربية في امتدادها ما بعد الاستقلال، بعكس المدارس العربية التي كانت أكثر انتشارا خلال الاحتلال، فكان من الصعب تعريب الجامعات الجزائرية فترة ما بعد الاستقلال. كانت الجامعات مخيرة بين التعريب أو الإبقاء على الفرنسية لغة للتدريس، وذلك على حسب التوجهات الفكرية والثقافية والسياسية لعمادة الجامعة، كما أن نقص هيئة التدريس العربية كان سببا في تأجيل تعريب الجامعة. بخلاف التعليم في الابتدائي والمتوسط والثانوي الذي عرف قرارا يقضي بالتعليم بالعربية رغم نقص الإمكانات المادية والبشرية.

كانت البداية الفعلية للتحول في الممارسة اللغوية من الفرنسية إلى العربية مع تعريب "جميع العلوم الاجتماعية (وهي علم النفس والتربية وعلم الاجتماع والفلسفة والتاريخ والأثار) وبالتالي توحيد أقسامها في قسم واحد معرب، وذلك

ابتداء من العام الجامعي 1980م/1981م. وتم تعريب معاهد الحقوق والإدارة في مختلف الجامعات. وتم تعريب العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية وعلوم الصحافة في مختلف الجامعات، ثم فتح أقسام معربة في معاهد العلوم الطبيعية وإقرار تدريس المصطلحات العلمية باللغة العربية في المعاهد العلمية والطب والصيدلة والهندسة"[17]. وهكذا كانت بداية التعريب الجامعي بشكل جزئي حيث عرفت فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية والأدبية اعتماد العربية في التدريس والمناهج. أما تدريس الفروع العلمية والتقنية بقيت باللغة الفرنسية في كافة الجامعات الجزائرية، وذلك لعدة صعوبات منها غياب لغة علمية، ولعدم وجود هيئة تدريس معربة في التخصصات العلمية والتقنية، ولارتباط هذه التخصصات بسوق العمل الذي يفرض اللغة الفرنسية.

تم وضع الإجراءات التي يتم بها التخطيط لتحقيق سياسة التعريب، فقد "حدد مرسوم التعريب الجامعي (4 رجب 1391هـ –25 آب/ أغسطس 1971م) الصورة التي بها تدرس العربية وتصير إلزامية في مناهج التعليم العالي، ومن ذلك أن الفشل في اختيار العربية يحرم من النجاح النهائي في امتحان التخصص، وضبط مرسوم 1972/11/22م برنامج تعليم العربية في السلك العالي بحيث ارتبطت العربية بمادة الاختصاص وما يتبعها من تمارين تطبيقية تعالج بالعربية، فمنذ قرار 1971م المذكور، صار المتحصل على إجازة مندمجا كعنصر فعال في المجهود المبذول من أجل تحقيق التعريب"[18]. ما يحمله مرسوم التعريب الجامعي من جدية وتحفيز على تبني تعريب مناهج التعليم العالي ووضع لغة علمية عربية بإقرار تعليم المصطلحات التقنية بالعربية، هو تأسيس لوضع سياسة لغوية تتجه بالجامعة نحو إلزامية متابعة التعليم العالي باللغة العربية في كافة التخصصات الأدبية والاجتماعية والإنسانية والعلمية والتقنية خاصة، والتي لطالما كانت معضلة التعريب.

لقد "بدأت السلطات الجزائرية منذ صيف 1984م سياسة جديدة لإصلاح أجهزة التعليم العالي في البلاد بهدف زيادة فعاليته وتطويره بما يتسق مع الاحتياجات العامة للتنمية الشاملة الجزائرية، ففي أيلول/ سبتمبر 1984م قام الرئيس الشاذلي بن جديد بالتوقيع على 56 قرارا بشأن الإصلاح الجامعي في الجزائر، وبموجب هذه القرارات التي ترسم ملامح الخريطة الجامعية الجزائرية الجديدة حتى عام 2000م.. مع إقرار تدريس جميع تلك العلوم باللغة العربية تدريجيا لتحل اللغة العربية محل اللغة الفرنسية في جميع معاهد العلم الجزائرية"[19]. هكذا كانت الخريطة اللغوية أو السياسة اللغوية التي تصبو الجزائر لتحقيقها بتبني مبدأ التعريب واتخاذ كل القرارات والتشريعات اللغوية التي تقنن الممارسة اللغوية في الجامعة بحفظ مكانة العربية لغة للتعليم، غير أن تلك القوانين لم تسر على التخصصات العلمية والتقنية بنفس التوجه.

إلا أن سير تعريب التعليم العالي اصطدم بأحداث الثمانينات التي غيرت المبدأ الذي عملت على تحقيقه الجامعة الجزائرية منذ سنوات، حيث تم "إبقاء التخصصات العلمية مفرنسة خلال سنوات نهاية الثمانينات وسنوات التسعينات وهو حل طارئ كانت قد خلفته أحداث 8 أكتوبر من سنة 1988م وكذلك العشرية السوداء التي أثقلت كاهل الشعب الجزائري"[20].غيرت هذه الأحداث مسار التعريب بحيث تم تجميده تارة وإلغاؤه في الكثير من الأحيان، حيث تم ربط أحداث 1988م بالتعريب والإرهاب، كل هذا فتح المجال لإعادة بعث اللغة الفرنسية وإبقائها في التخصصات العلمية وتجميد سير التعريب، وبقي الحال على ما هو عليه إلى اليوم، وذلك لعدم وجود نية حقيقية لتعريب تعليم العلوم، ولتغير النظرة للغة التعليم في الجامعة بالتوجه للغات المهيمنة بما فيها الإنكليزية.

ظلت اللغة الفرنسية هي لغة المعرفة والعلم واستمر ذلك "طوال سنين عديدة احتضنتها جامعاتنا، وكانت تنشد من خلالها مسايرة البحث العلمي وتطوراته في الدول الخارجية، قد ظهر جليا أمام لغات العولمة، بأنه اعتقاد خاطئ، بعد أن انتقلت الزعامة العلمية في فترة وجيزة إلى لغات أخرى، كالإنكليزية والألمانية والصينية، وظهور ما يسمى باللغات الأقطاب.. التي ليس للفرنسية منها سوى قدر ضئيل من المعرفة العلمية"[21]. وبالرغم من ذلك لا زال التمسك باللغة الفرنسية لدى شريحة ليست بالقليلة في الجامعة الجزائرية. ينبغي العمل على التحرر من تبعية اللغة الفرنسية وهذا لا يعني تبني لغات أجنبية أخرى وإقصاء العربية بل السعي للاستثمار في اللغات الأجنبية بما يخدم اللغة العربية.

**4. نحو لغة تعليم عالي جديدة:** التعدد اللغوي هو السمة التي طبعت التعليم الجامعي في الجزائر، ولطالما كان تعددا بين العربية والفرنسية، غير أن طرفا ثالثا أخذ بعدا رسميا في لغة التعليم الجامعي، وهو اللغة الإنكليزية، والتي عززت بنص القرار رقم 1433 المؤرخ في 28 سبتمبر 2022م الموجه للمؤسّسات التعليم العالي، لاستعمال اللغة الإنكليزية في الجامعة، والذي أعقبه قرار رقم 1998م المؤرخ في 22 ديسمبر 2022م: لإطلاق منصة رقمية خاصة بتعليم اللغة الإنكليزية عن بعد لقائدة أساتذة التعليم العالي. أصبح التوجه لفرض الإنكليزية لغة التكوين في الجامعة، هو الخيار المعتمد وفق رؤية السياسة اللغوية.

تستدعي عملية التحول نحو لغة أخرى في ظل وجود العربية وهي اللغة الرسمية التي تعكسها مؤسساتها، والفرنسية وهي اللغة الثانية واللغة التي تأسست وتشكلت ضمنها الجامعة الجزائرية وظلت مسيطرة إلى ما بعد الاستقلال –إلى غاية إصلاحات التعليم العالي في سبعينيات القرن الماضي–

النظر "في السياق الاجتماعي الذي نشأت فيه اللغة الإنكليزية وتشكلت ونمت وهو السياق الغربي الذي شهد تحولات بنيوية واضحة المعالم، عملت من خلالها المجتمعات الغربية على تطوير ذاتها وإنتاج شروط معرفتها وفق رؤية منتظمة الأبعاد. كما عملت فيها كل الجهات الفاعلة في المجتمع (ومنها رؤية الجامعة) على أداء دورها وبالتالي يكون هذا السياق مختلفا تماما على المجتمع الجزائري"[22]. البحث عن إيجاد سياق اجتماعي يوائم اللغة الجديدة، في مجتمع له سياقه الخاص، قد يحدث تصدعا في التكوين في حد ذاته، وصراعات (الفرانكوفونية...) تخلق أقطابا لغوية تقاوم اللغة الجديدة.

هذه الأقطاب ما هي إلا انعكاس لإيديولوجيات سياسية، سبق وأن سعت لتكريس مبادئها اللغوية، "فقرار جعل اللغة الإنكليزية لغة تدريس في كثير من المجالات ما هو إلا محاولة للتخلص من التبعية الفرنسية، لكن الأمر لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يتحقق بهذه الممارسات التي تعتمد على العشوائية أكثر منها على التدرج المفترض في التغير"[23]. تطرح هذه الرؤية عدة إشكالات قد تفاقم الوضع اللغوي في الجزائر، فالحديث عن إزاحة تبعية بتبعية أخرى يجعل العربية في موضع غير متزن في السلم اللغوي، والتساؤل عن موقعها في هذا الصراع، ودفعها نحو الحياد في موقفها اللغوي.

حيث مس الانتقال إلى اللغة الإنكليزية حتى تخصصات العلوم الإنسانية غير أن "تدريس علم الاجتماع باللغة الإنكليزية ليس كتدريس اللغة الإنجليزية في حد ذاتها، إذ يقتضي ذلك الوقوف عند نصوص التخصص من نظريات ومفاهيم يصعب على الطالب استيعابها باللغة العربية، فما بالك إذا كانت باللغة الإنكليزية"[24]. كما يختلف التكوين سواء هيئة التدريس أم الطلبة باللغة الإنكليزية في تخصصات العلوم الإنسانية عن التخصصات التقنية والعلمية

التي تركز على اللغة التقنية بعكس العلوم الإنسانية التي تتطلب التفكير اللغوي الذي يستدعي بعدا مفاهيميا وفلسفيا وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه.

يستدعي التخطيط اللغوي التعليمي التدرج في تطبيق إجراءاته، فطبيعة التعليم تنبني على التكوين المرحلي ضمن بعد زمني يمكن من انتقال التحول عبر مختلف المستويات والمراحل للوصول إلى المنظومة التعليمية المراد تحقيقها غير أن قرار اعتماد الإنكليزية في التعليم مس مختلف المستويات في الوقت ذاته، "ففي الابتدائي تم اتخاذ القرار شهر جوان 2022م، وأسدي الأمر بتطبيقه في سبتمبر من نفس السنة، وهو الأمر نفسه في التعليم العالي، وهو ما يجيز أن يطرح تساؤل بخصوصه حول كفاية مدة الانتقال بهذه السرعة إلى اللغة الانكليزية"[25]. يمكن تحصيل نتائج التحول المحتمل في لغة التعليم الجامعي عبر تطور التكوين في اللغة الإنكليزية عبر الأطوار التعليمية وصولا إلى المرحلة الجامعية، لتصبح صورة نمطية بديلة عن الفرنسية والتي لا نزال نشهد تواجدها في مختلف الأطوار ليس كونها لغة أجنبية فقط بل حتى في لغة الحساب والفيزياء... وغيرها التي تتحول في التعليم الجامعي إلى النطق الإنكليزي، وهو ما ينبئ بفوضى في لغة التعليم.

فهل نحن أمام ثنائية لغوية بعد اعتماد اللغة الانكليزية أم أن الأمر أصبح يرتبط بثلاثية، وأن اللغة الفرنسية لا يزال لها نفس الحضور في التعليم؟

أصبحت المسألة تتعلق إذن بانتقال غير مشروط من التدريس باللغة العربية (والفرنسية)، إلى تبني واستدماج اللغة الإنكليزية في عرض المحاضرات، وفي تلك التي تنتشر على المنصات الرقمية، وفي نشر المقالات العلمية"[26]. من الأهداف التي كانت وراء الانتقال إلى اللغة الإنكليزية نقل الجامعة الجزائرية إلى مصاف الجامعات العالمية خاصة فيما يخص النشر العلمي، وأن التكوين باللغة الإنجليزية يضمن التمكن من لغة التواصل العلمي في ظل هيمنة اللغة

الإنكليزية، لكن ينبغي الوقوف عند فواصل دقيقة بين التكوين بالإنجليزية في البحث العلمي وهو ما يعزز من النشر العلمي ومرئية الجامعة وتمكين الباحثين من التواصل اللغوي، وهو تكوين يخص طور الدكتوراه والأساتذة الباحثين، وبين التكوين بالإنكليزية لمختلف فئات الطلبة وفي مختلف التخصصات، في حين أثبتت الدراسات أن نتائج التكوين في الطب باللغة العربية في جامعات سوريا كانت أفضل من نظيرتها الإنكليزية، وهناك تجارب عديدة تؤكد ذلك منها تجربة اليابان وهي من أكبر الدول إنتاجا تكنولوجيا واقتصاديا وتدرس جل التخصصات بلغتها الوطنية.

**5. خاتمة:** لم يعد الوضع الذي آلت إليه الجامعة الجزائرية يختلف عن باقي الجامعات العربية وما نلاحظه من مظاهر الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية، حيث أصبحت لغة التدريس تعتريها لغة هجينة، ولا سيما مع انتشار الأكاديميات والجامعات الخاصة التي تكون فيها اللغة الأجنبية هي اللغة الأولى.

تتحدد الممارسة اللغوية في الجامعة الجزائرية تبعا للرؤية التي تبنتها السياسة اللغوية، والتي عرفت مراحل متباينة، ففي الفترة الممتدة من الاستقلال إلى الثمانينيات ركزت على نقل الجامعة الجزائرية من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية، وقد حققت في ذلك نتائج جيدة خاصة في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، رغم إلغاء وتجميد قرار تعريب التعليم العالي في الكثير من الأحيان، والذي عمل على عدم اكتمال سياسة التعريب وإيقاف سيرها. أما خلال الألفية الجديدة عرفت السياسة اللغوية في التعليم العالي رؤية مغايرة بالتوجه لتبني الإنكليزية لغة للتدريس.

يرتبط التخطيط للغة جديدة بدراسة بيئة المجتمع اللغوي والتعليمي، لتحديد سياق الممارسة اللغوية التي يمكن تطبيقها لتنظيم الوضع اللغوي، بالاستناد على جملة من الدراسات الكافية.

يصعب تطبيق إجراءات السياسة اللغوية التي تقف على خيارات لغوية عديدة في التخطيط للغة التعليم دون إقصاء أحد الخيارات بالمفهوم الشامل وهو ما يجعل عملها يقوم على ضمان بقاء هذه الخيارات وإن لم يتم تحقيق الأهداف المرجوة من توظيفها.

يتعلق التأثير في السلوك اللغوي للأفراد في المجتمع التعليمي، بكيفية تنظيم الوضع اللغوي، فالموقف اللغوي هو موقف تعليمي يحدده الخيار اللغوي.

يؤدي إضافة خيار لغوي جديد (الإنكليزية) إلى فتح مساحة التعدد اللغوي وصعوبة معالجة الوضع اللغوي، بإيجاد بدائل في المحتوى التعليمي وطرائق التدريس، ونشر المصطلحات والتي ينبغي أن تكون باللغة (الإنكليزية) التي تم إقرارها، لتنظيم التعليم بها حتى في التخصصات التي تدرس بالعربية. كما يستدعي وجود توافق بين الإجراءات والقرارات وبين الواقع اللغوي، باعتماد تشريعات لغوية تكتسي بعدا علميا مع مراعاة الموارد الموظفة، حتى تكون هناك إجراءات يمكن تنفيذها.

## 6. قائمة المراجع:

1- أحمد مختار عمر، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين عالم الكتب، ط3، 1993م.

22- أحمد مطر العطية، اللغة العربية قضايا الواقع والمعاصرة، اللغة العربية والتعليم رؤية مستقبلية للتطوير، مركز للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1 2008م.

3- سمر روحي الفيصل، المشكلة اللغوية العربية، جروس برس، لبنان ط1 1992م.

4- صالح بلعيد، اللغة العربية آلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1995م.

5- صالح بلعيد، ضعف اللغة العربية في الجامعة الجزائرية (جامعة تيزي وزو نموذجا)، دار هومه، الجزائر، 2009م.

6- صالح بلعيد، في النهوض باللغة العربية، دار هومة، الجزائر، 2008م.

7- عبد الكريم خليفة، اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، دار الفرقان عمان، ط5، 1997م.

8- عمار بوحوش، لغتنا العربية جزء من هويتنا، اللغة العربية أسئلة التطور الذاتي والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت لبنان، 2005م.

9- محمد المنجي الصيادي، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط5، بيروت لبنان.

10- محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث، دار الفكر العربي القاهرة.

11- نازلي معوض أحمد، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي مركز دراسات الوحدة الوطنية، ط1، بيروت لبنان، 1986م.

12- هادي نهر، اللغة العربية وتحديات العصر، عالم الكتب الحديث الأردن 2010م.

13– ياسين بوراس، هل من تفعيل لقرار التعريب؟، اللغة العربية والبرلماني مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي–وزو 2015م.

– **المقالات:**

01– هشام أحمد زكاغ، نهضة اللغة من أجل لغة للنهضة، (في مسألة التعريب والنهضة)، المواطنة الثالثة، العدد 1، 2013م.

02– نادية حديدان، أسماء خالد، صبرينة حديدان، إلزامية التدريس باللغة الإنجليزية في الجامعة الجزائرية وإشكالات التعددية اللغوية، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، العدد 04، 2024م.

03– عادل غزالي، إشكاليات تكوين الأساتذة الجامعيين في اللغة الإنجليزية مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 20، العدد 01، 2025م.

## 7. هوامش:

1– هادي نهر، اللغة العربية وتحديات العصر، عالم الكتب الحديث، الأردن 2010م ص 166.

2– أحمد مطر العطية، اللغة العربية قضايا الواقع والمعاصرة، اللغة العربية والتعليم رؤية مستقبلية للتطوير، مركز للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2008م ص 46.

3– صالح بلعيد، ضعف اللغة العربية في الجامعة الجزائرية (جامعة تيزي–وزو نموذجا) دار هومه، الجزائر 2009م، ص 12.

4– المرجع نفسه ص 14.

5– المرجع نفسه، ص 14.

6– عبد الكريم خليفة، اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، دار الفرقان عمان ط5 1997م، ص 181.

7- سمر روحي الفيصل، المشكلة اللغوية العربية، جروس برس، ط1، لبنان 1992م ص 78.

8- هشام أحمد زكاغ، نهضة اللغة من أجل لغة للنهضة، (في مسألة التعريب والنهضة) المواطنة الثالثة، العدد 01، 2013م، ص83.

9- صالح بلعيد، اللغة العربية آلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1995م، ص 147.

10- محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث، دار الفكر العربي القاهرة ص 273.

11- عبد الكريم خليفة، اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، ص 174.

12- أحمد مختار عمر، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين عالم الكتب ط3، 1993م، ص 39.

13- صالح بلعيد، في النهوض باللغة العربية، دار هومة الجزائر، 2008م ص 125.

14- عبد الكريم خليفة، اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، ص 192.

15- عمار بوحوش، لغتنا العربية جزء من هويتنا، اللغة العربية أسئلة التطور الذاتي والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1، أكتوبر 2005م ص 20.

16- محمد المنجي الصيادي، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط5، بيروت لبنان، ص 157.

17- نازلي معوض أحمد، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة الوطنية، ط1، بيروت لبنان، يوليو 1986م، ص 106.

18- محمد المنجي الصيادي، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، ص 158.

19– نازلي معوض أحمد، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي ص 107.

20– ياسين بوراس، هل من تفعيل لقرار التعريب؟ اللغة العربية والبرلماني مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي–وزو، 2015م ص 60.

21– المرجع نفسه، ص 69.

22– نادية حديدان، أسماء خالد، صبرينة حديدان، إلزامية التدريس باللغة الإنكليزية في الجامعة الجزائرية وإشكالات التعددية اللغوية، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية العدد 04، 2024م، ص 694.

23– المرجع نفسه، ص 698.

24– عادل غزالي، إشكاليات تكوين الأساتذة الجامعيين في اللغة الإنكليزية مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 20، العدد 01، 2025م، ص 699.

25– المرجع نفسه، ص 06، 12.

26– نادية حديدان، أسماء خالد، صبرينة حديدان، إلزامية التدريس باللغة الإنكليزية في الجامعة الجزائرية وإشكالات التعددية اللغوية، ص 693.